الرقابة على الأعمال الإدارية
من إعداد الدكتورة شريفة سوماتي
السنة الجامعية 2023-2024

.

مقدمة :

يعد خضوع الإدارة للقانون أو مبدأ سيادة القانون عنصرا من عناصر الدولة القانونية، وارتباطا بذلك لا يجوز للإدارة أن تتخذ إجراء إداريا إلا بمقتضى القانون وتنفيذا له، ومع ذلك قد تعرج الإدارة عن القانون وتقوم بتصرفات خاطئة وغير مشروعة[1]، قد تصل إلى أن تتقص من بعض حقوق الأفراد وحرياتهم، الأمر الذي يتطلب تطبيق آليات بغية إيقافها وإرجاعها لجادة الصواب، ويفرض هذا المبدأ وجود وسائل وأجهزة تراقب عمل الإدارة، وتختلف هذه الأجهزة باختلاف الدولة والنظم القانونية المتبعة فيها إلا أن المستقر في اغلب الدول وجود ثلاثة طرق يضمن من خلالها الأفراد مشروعية أعمال الإدارة في مواجهتهم وهي الرقابة السياسية، الرقابة الإدارية والرقابة القضائية.

لا تتضمن العملية الرقابية معنى واضحا ولذلك يرى البعض أن مفهومها هو مفهوم غير واضح ولا يزال محل خلاف ومرد ذلك هو تعدد صورها ووسائلها وأهدافها واختلاف الفقه في النظر إليها[2]. ومع ذلك تعرف الرقابة في مفهومها العام على أنها كل نشاط قانوني أو كل تصرف تقوم به الأجهزة والهيئات المختصة يتم التأكد من خلاله من شرعية وقانونية تصرفات الخاضعين لها، وهي تطبق على الأشياء والأشخاص والإجراءات.

وتعرف أيضا على أنها : " **عملية يتم من خلالها التأكد من أن كل شيء يسير في الإدارة وفقا لمجموعة من الخطط والتعليمات الموضوعة والصادرة، إضافة إلى المبادئ المعتمدة، وتكون موجودة بطريقة تمكن المواطن من الكشف عن مواضع الضعف فيها وكذلك تصحيحها**"[3].

إن دراسة مادة الرقابة على أعمال الإدارة تعد ذات أهمية بالغة بسبب فاعليتها نحو تصويب تصرفاتها اللامشروعة وغير الملائمة من جهة، والعودة نحو تحقيق مبدأ المشروعية الذي يعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها مبدأ " سيادة القانون والحكم الرشيد " كما أنها تهدف في تحقيق عدة أهداف أخرى لاسيما منها تحقيق المصلحة العامة في نطاق النشاط المحدد للإدارة، واحترام مبدآ المشروعية في الدولة والذي يعني التطابق بين أعمال الإدارة وقوانين الدولة وتشريعاتها، وكذا تحقيق الملائمة الذي يقتضي أن تطابق الأعمال الإدارية مع السياسة العامة للدولة أو الإدارة[4].

---

[1] - إسماعيل نجم الدين زنكنة " الرقابة الذاتية على أعمال الإدارة، ماهيتها وطرق تحريكها " رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة جيهان السليمانية ، العراق ، 2017 ، ص 58

[2] - أمل مرشدي " ارقابة على أعمال الادارة " معروض على الموقع الالكتروني التالي : https://www.mohamah.net/law/ أنشأ في 1 فيفراير 2024 اطلع عليه يوم 2024/2/22 .

[3] - أحمد إبراهيم محمد الشمري، أهمية الرقابة في العمل والدوائر الحكومية " ط 5، عدد 50 ، كانون الأول، 2022. ص 756.

[4] - أمل مرشدي ، المرجع السابق.

تبعا لهذه الأهمية فإننا سنتطرق في هذه المادة إلى كل نوع من أنواع الرقابة على أعمال الإدارة بالتفصيل والتحليل بشكل يمكن الطلبة من استيعاب الأشكال المختلفة لممارسة الرقابة على أعمال الإدارة، كما أنه تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه المحاضرات ستركز في جانب منها على إبراز مظاهر الرقابة الممارسة على الجماعات المحلية بالنظر إلى خصوصية المحاضرات الموجهة إلى طلبة الماستر تخصص قانون الإدارة وتسيير إدارة محلية .

غير أنه هذا وذاك تقتضي منا الدراسة التطرق في مبحث تمهيدي بسيط للإحاطة بمفهوم الرقابة على أعمال الإدارة .

مبحث تمهيدي : مفهوم الرقابة على الأعمال الإدارية

في السنوات الأخيرة، وصل الاهتمام بالرقابة في العمل والدوائر الحكومية إلى مستوى كبير، وذلك بالنظر لما تحققه هذه الأخيرة من تقويم للسلوكات والتصرفات الإدارية بما يكفل حماية مبدأ المشروعية، ويحقق مقاصد أخرى .

للإحاطة بالإطار ألمفاهيمي للرقابة سنحاول في هذا المبحث التمهيدي ان نتطرق إلى تعريف مفهوم الرقابة على أعمال الادارة (المطلب الأول) ثم نتطرق بعدها إلى أهدافها والمبادئ التي تقوم عليها (المطلب الثاني)

المطلب الأول: تعريف الرقابة ووسائلها

جاءت عبارة الرقابة في العديد من الكتب التي تتحدث عن العلوم الإدارية والمالية العامة مما أدى إلى الاختلاف في تعريفها بسبب نظرة كل كاتب حيث نظر بعضهم إلى الرقابة من زاوية تختلف عن الآخر، فبعض الكتاب نظر إلى مفهوم الرقابة على أساس ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، وفي نظر فريق آخر تعني الرقابة تلك المجموعات من الإجراءات والعمليات، وعند فريق ثالث تعني الأجهزة التي تقوم بعملية الرقابة وفيما يلي سوف نستعرض بعض التعريفات للرقابة على النحو التالي :

يرى الفقيه هنرى فايول: **الرقابة هي التحقيق كما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة وان غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها كما أنها تطبق على كل شيء (الأشياء - الناس – الأفعال)**[5]

أما محمد عثمان إسماعيل حميد فيذهب إلى أن الرقابة هي : **" النشاط الذي يساعد على التحقق من أن أداء الأنشطة تم بالكيفية المحددة لها طبقاً للإجراءات والقوانين التي تحكم أداء العمل الادارى العام وكذلك التحقق من أن التنفيذ يسير في اتجاه الأهداف الرئيسية المحددة وهذا يعنى أن الرقابة تهتم بالإجراءات والهدف المرجو تحقيقة فى نفس الوقت**[6] "

---

[5]- خير الدين ، موسي أحمد ، أدارة المشاريع المعاصرة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012م، ص 255

[6] - زيد منير عبوى وسامى محمد هشام حرير ، مدخل الادارة العامة بين النظرية والتطبيق ، دار الشروق للنشر ، عمان ، 2005م، ص17

ومن جهه أخرى يعرفها " طارق المجذوب : " **الرقابة هي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على إزالتها في اقرب وقت ممكن** " . ما يضيفه هذا التعريف لما سبق هو أن عملية الرقابة تبحث عن المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المبتغاة وتحاول بعد ذلك تحسينه.

والرقابة تنقسم إلى عدة تقسيمات، فمن حيث توقيتها تنقسم إلى رقابة **(سابقة - آنية – لاحقة)، ومن حيث الأجهزة المكلفة بها تنقسم الى رقابة داخلية ورقابة خارجية ومن حيث مصدرها تنقسم الى رقابة سياسية ورقابة إدارية ورقابة قضائية وهو التقسيم الذي سنعتمده في هذه المحاضرات**

أما عن وسائل الرقابة فيمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- البيانات الاحصائية والرسوم البيانية
- الموازنات
- السجلات
- التقارير الادارية
- الملاحظة الشخصية

المطلب الثاني: أهداف الرقابة والمبادئ التي تقوم عليها

إذا كانت الإدارة العامة تستهدف في القيام بنشاطاتها تحقيق المصلحة العامة فان الرقابة على هذه الأعمال ترمي إلى تحقيق أهداف وإغراض مختلفة باختلاف صور الرقابة والوسائل المستعملة واهم هذه الأهداف هي:

- **حماية المصلحة العامة،** والمقصود بذلك حماية المصلحة في نطاق النشاط المحدد للإدارة .

- **التأكد من شرعية العمل الإداري،** إذ أن مبدأ خضوع الإدارة للقانون هو الضمانة والوسيلة الفعالة لاحترام مبدأ الشرعية في الدولة والذي يعني التطابق بين أعمال الإدارة وقوانين الدولة وتشريعاتها.

- **تحقيق الملاءمة،** باعتبار أن الإدارة في إي دولة هي الأداة والوسيلة لتحقيق سياستها العامة فان الأعمال الإدارية ينبغي ان تطابق السياسة العامة للدولة او الإدارة
- **التعرف على مواطن الخطأ وانحراف الأجهزة الإدارية،** وذلك بغية معالجتها عن طريق التوجه و الإرشاد والإصلاح وحتى توقيع العقوبات إذا اقتضى الأمر ذلك، تبعا لذلك وتعتبر الانحرافات السلبية ومعالجتها من الأهداف الرئيسية للعملية الرقابية

- **تقليل الأخطاء:** ما يحتمل أن تكشف عنه عملية الرقابة من عناصر وظيفية تسهم في منع الانحراف، وهذا يؤدي إلى مكافأة هذه العناصر وتحفيزها معنوياً ومادياً

ولضمان التحقيق السليم لهذه الأهداف يتوجب أن تقوم الرقابة على إعمال الإدارة على المبادئ التالية "

- اتفاق النظام الرقابي مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه
- تحقيق الأهداف على مستوى عال من الفاعلية والكفاية والعلاقات الانسانية السليمة
- الموضوعية في اختيار المعايير الرقابية
- الوضوح وسهولة فهم النشاط الرقابي
- إمكانية تصحيح الأخطاء والانحرافات
- وضوح المسؤوليات وتحديد الواجبات
- استمرارية الرقابة

دفة النتائج ووضوحها